المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 17-11-2007
الصفحـات : 11
العـــدد : 16278
المسلسل : 76

أزمة عالمية تقتحم كل البيوت وتلتهم الرواتب .. و " المدينة " تفتح الملف الساخن

"بطاقات تموين" للفقراء ومحدودي الدخل للصمود أمام "طوفان الأسعار"

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 17-11-2007 العـــدد : 16278
الصفحـات : 10 المسلسل : 76

علي العميري - حسين هزازي - سعد ال منيع - علي بلال - البندري سعود

وضع ارتفاع أسعار السلع الغذائية والتموينية والذي تحول الى ازمة عالمية الأسر في ظروف معيشية صعبة لم تستطع معها توفير كل الاحتياجات المعيشية في ظل تعدد الالتزامات المالية التي ينبغي الوفاء بها . وفي ظل هذا الارتفاع المبالغ فيه الذي استشرى كالوباء حتى وصل الى كافة السلع الأساسية أصبح من الصعب جدا على الرواتب الشهرية لذوي الدخل المحدود أو حتى متوسطي الدخل «الصمود» أمام الهجوم الشرس للأسعار التي اكتوى بها كل بيت .

ولأن الحلول تولد من رحم الأزمات فقد لاقى اقتراح صرف بطاقات تموين لذوي الدخل المحدود لمواجهة "غول الأسعار العالمي" ترحيبا كبيرا من كافة المواطنين الذين أكدوا في استطلاع "المدينة" انها خطوة من شأنها مساعدة هذه الفئة على توفير احتياجاتها المعيشية . وشددوا على أهمية الاتفاق على تحديد فئة ذوى الدخل المحدود هل هم الذين تقل رواتبهم الشهرية عن ٤ آلاف ريال أم هم الذين تقل رواتبهم عن ٢٠٠٠ ريال أما الذين لا عمل لهم والذين أصطلح على تسميتهم بـ "المتسبب" . وأكدوا أهمية وضع ضوابط لعملية صرف بطاقات التموين للمستفيدين منها في حال إقرار تطبيقها حتى لا تتحول هذه البطاقات الى سوق سوداء تباع فيها وتشتري . واقترحوا ايجاد جهات تشرف على مثل هذه البطاقات وتتأكد من الإمكانيات المادية للمواطنين.

خلال هذا الاستطلاع تغوص "المدينة" في أعماق مشكلة الأسعار من خلال طرح الاقتراح كاحد وسائل حل الأزمة التي بدأت منذ عدة شهور تزلزل كيان الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل .

في البداية يؤكد المواطن حسن هبه ان الارتفاع في أسعار السلع بكل اشكالها الحق اضراراً خاصة على محدودي الدخل الذين يعتمدون على الأعمال الخاصة

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 17-11-2007 العـــدد : 16278
الصفحـات : 10 المسلسل : 76

مثل القيادة أو العمل في العقارات أو غير ذلك في توفير احتياجاتهم المعيشية وكذا المواطنين أصحاب الرواتب المتدنية التي لا تزيد على ٣ الاف ريال وما أكثرهم ، مؤكدا ان صرف بطاقات تموينية لهذه الفئات خطوة من شأنها مساعدتهم على توفير الاحتياجات المعيشية وتخفيف الالتزامات المالية المترتبة عليهم مشيراً إلى ان صرف مثل هذه البطاقات يحتاج إلى ضوابط مقننة وجهات تتولى الأشراف على صرفها ليتحقق الهدف منها.

مزيد من الضوابط

وأشار المواطن سمير بخش إلى أن صرف بطاقات تموين لذوي الدخل المحدود تساعدهم على توفير بعض المستلزمات المعيشية في خطوة جيدة ولكنها تحتاج إلى العديد من الضوابط في مقدمتها معرفة من هم ذوي الدخل المحدود فهناك اختلاف على تصريف هذه الفئة اضافة إلى اهمية معرفة قيمة البطاقة التموينية ومدتها وهل ستصرف شهريا أم اسبوعياً أو نوعية السلع التي ستصرف بها هذه البطاقات مؤكداص وجود مخاوف من أن يتحول صرف مثل هذه البطاقات الى مجاملات ومحسوبيات ولا تتم الاستفادة منها بشكل جيد.

اما المواطن محمد الرشيدي فقال ان ارتفاع الاسعار ليس قاصراً على المواد الغذائية والتموينية بل تعداه إلى كل سلع اخرى بدءاً من أسعار الادوية مروراً بالأجهزة الكهربائية والزيوت الخاصة بالسيارات وانتهاء بكل أنواع السلع مشيرا إلى أن ٨٥٪ من أسباب المشكلة هو عدم وجود رقابة صارمة على المحلات التي ترفع الأسعار والتي استغلت ارتفاع اسعار بعض السلع ورفعت اسعار كل المواد الاستهلاكية بشكل أرهق المواطنين وحملهم العديد من الاعباء المالية وجعلهم غير قادرين على توفير احتياجات أسرهم يؤكد أن صرف بطاقات تموين للمواطنين أصحاب الدخل المحدود تساعدهم على توفير الاحتياجات المعيشية اليومية.

المصـــــدر :	المدينة المنورة		
التـــاريخ :	17-11-2007	العـــدد :	16278
الصفحـات :	11	المسلسل :	76

بينما أشار ابراهيم الأنصاري الى ان الارتفاع الحالي الذي شهدته العديد من السلع الغذائية حمل المواطنين أعباء مالية عديدة جعلتهم في مأزق حتى ان البعض منهم وخاصة الذين لا دخل لهم سوى ما يحصلون عليه من الضمان الاجتماعي اصبح غير قادر على توفير قوت يومه مؤكداً ان هناك حالة شابت كل السلع واصبح الارتفاع هو السمة الواضحة مشدداً على اهمية تكثيف الرقابة.

اجتياح الاسعار

من جانبه يقول المواطن ناصر الجهني ان غلاء الاسعار الذي اجتاح عددا من دول العالم ومنها المنتجة من المواد الاستهلاكية والتموينية ومواد آخرى وضع الكثير من العوائل في مأزق كبير وخصوصاً العوائل الفقيرة أو ذات الدخل المحدود ضعف وبسبب غلاء الاسعار أصبح يقوم بالاستغناء عن بعض المواد الاستهلاكية الضرورية في المنزل أو يقوم بالتخفيف عنها حتى يستطيع تلبية احتياجات الأسرة الأخرى.

وطالب سالم الحبيشي بالدعم من قبل الجمعيات من خلال التدخل ووضع اسعار مناسبة للمستهلكين لا يستطيع التجار التلاعب فيه، أو توفير المواد الاستهلاكية الاساسية للاسر وخصوصا الاسر الفقيرة أو ذات الدخل المحدود والمتدني.

ويقول عبدالعزيز السناني ان غلاء الذي وصل لكثير من السلع التموينية والاستهلاكية ويجب على الدولة الاستعانة بخبراء لدراسة اسباب غلاء الاسعار ووضع الحلول المناسبة لها، كما ايد السناني فكرة صرف بطاقات تموينية للمواطنين او دعم الحكومة وتوفير السلع الاساسية التي يحتاجه المواطنون.

الرقابة غائبة

ويقول عبدالله المطيري لا اعرف ما هو سر الارتفاع العالمي المفاجئ لاغلب السلع الاستهلاكية او اي سلعة اخرى فهناك بعض المواطنين يعانون من قلة الدخل الشهري ويواجهون ارتفاع هائل في اسعار السلع التي يحتاجونها في حياتهم اليومية.

بينما يشير عبدالرحمن ابراهيم الى ان اكثر الذين يكتوون بنيران زيادة الاسعار هم ذوي الدخل المحدود من المواطنين حيث اصبحوا غير قادرين على توفير المتطلبات المعيشية لاسرهم مما يستوجب تحرك فاعل للجهات والغرف التجارية للحد من ارتفاع الاسعار من خلال فرض عقوبات على التجار والمستوردين الذي يحاولون رفع الاسعار اضافة الى البحث عن مصادر بديلة للاستيراد منها .

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 17-11-2007
الصفحـات : 10
العـــدد : 16278
المسلسل : 76

خبراء وأكاديميون : "كوبونات الطعام" لكسر قيود الاحتكار

قدم أكاديميون وخبراء في الاقتصاد مقترحات لمواجهة الارتفاع الحالي في اسعار اغلب السلع الاستهلاكية والتموينية ، وتضمنت "الوصفة" المقترحة صرف بطاقات تموين لذوي الدخل المحدود والفقراء من المواطنين و زيادة الدعم الحكومي للسلع الاساسية وتشديد الرقابة على الاسعار . وأشاروا إلى أن غلاء الاسعار أصبح مشكلة عالمية تعاني منها الشرائح المجتمعية من ذوي الدخل المحدود وتسببت في مشاكل اجتماعية لعدم قدرة رب الاسرة على الايفاء بكافة متطلباتها المعيشية في ظل ارتفاع اسعارها . ولفتوا الى ان من شأن هذه المقترحات مواجهة " غول " الغلاء وكبح جماح الارتفاع في الاسعار .

يقول الدكتور أسامة الفلالي الاستاذ بكلية الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة ان دعم الطبقة الفقيرة وذوي الدخل المحدود هو واجب وعلى سبيل المثال ان يتم توزيع ما يسمى ببطاقات التموين او كوبونات الطعام لذوي الدخل المحدود اسوة بما هو معمول به في بعض الدول الرأسمالية الكبرى حيث توزع مايسمى " فود استانذ " على ذوي الدخل البسيط والفقراء ، واضاف : كما انه لابد من الغاء كل القيود المفروضة على الاستيراد وكسر احتكار ى المواد الغذائية وفتح الباب لكل المستوردين والجمعيات التعاونية لاستيراد السلع من الخارج مباشرة .

واشار الى انه بالامكان سن قانون بالمملكة يمنع الاحتكار لافتا الى ان الولايات المتحدة الامريكية تطبق قانون يمنع الاحتكار منذ اكثر من مائة عام كما الاسلام منع الاحتكار ، وقال ان هناك مطلبا وطنيا بمنع الاحتكار ومحاربته والقضاء على جميع انواع الاحتكار على السلع الاستهلاكية والتموينية.

داعيا الى فتح باب الاستيراد لجميع التجار والجمعيات التعاونية وكل من يرغب في استيراد المواد الغذائية من الخارج حتى تكون هناك وفرة في العرض.

من جانبه يؤكد الدكتور احسان الغعتاز استاذ المحاسبة بجامعة أم القرى انه مع هذا المقترح لانه لمساعدة الاسر ذات الدخول المتدنية على العيش الكريم مشيراً الى ان هذه البطاقات عمل بها في احدى دول مجلس التعاون الخليجي وحققت نجاحات جيدة مؤكدا اهمية ان تشمل هذه البطاقات كل مواطن يقل راتبه الشهري عن اربعة آلاف ريال وتحدد في هذه البطاقات اسعار السلع بالشكل المعقول وتتحمل الدولة الفرق لأن راحة المواطن من واجبها توفير الحياة الكريمة للمواطن مشدداً على اهمية تقنين صرف مثل هذه البطاقات واعطائها للمستفيدين منها.

واشار الدكتور محمد احمد مغش استاذ التخطيط المساعد بجامعة أم القرى أن ارتفاع اسعار العديد من المواد الغذائية والتموينية الحق اضراراً بالغة بالعديد من المواطنين اصحاب المدخولات الشهرية المتدنية الذين اصبحوا غير قادرين على توفير احتياجات اسرهم المعيشية مشيراً الى ان صرف بطاقات تموين خطوة قد تساهم في تخفيف المعاناة ولكن لا بد من ايجاد حلول اخرى وفي مقدمتها تشديد الرقابة على المحلات ومعاقبة كل المحلات التي قد تستغل الظروف الحالية وترفع اسعار العديد من السلع دون أي مبرر مشدداً على اهمية الغاء الاحتكار والبحث عن دول اخرى يمكن الاستيراد منها مع العمل على تشجيع الصناعات الوطنية وتشكيل كيانات قوية للتفاوض مع الشركات المصدرة والحد من استغلال الظروف الاقتصادية ورفع الاسعار.

ويرفض الكاتب الاقتصادي الدكتور عبد العزيز الخضيري فكرة الدعم الحكومي للسلع الأساسية وتوفير البطاقات التموينية للمواطنين المتدنية مدخولاتهم، ويرى أن هذا الدعم لن يساعد على حل المشكلة بل على تفاقمها وزيادة العقبات الاقتصادية ، مشيرا الى البحث عن مصادر أخرى ومساعدة المواطن على رفع مستوى المعيشة هو الحل المناسب.

وقال أن هناك قنوات تؤدي لحلول حقيقية وليس في الدعم المباشر، مشيراً أن الحلول الوقتية لن تساعد في المستقبل على إيجاد اقتصاد وطني قوي وإصلاح الوضع المعيشي للمواطن وخلق فرص وظيفية حقيقية ومن خلال التأمين الصحي وقضايا التعليم وفي الرقابة للاعب الداخلي من قبل التجار خصوصا تجار التجزئة وفي الوقت ذاته يرى أن الدعم يجب أن يكون للمحتاجين من العاجزين والعاطلين عن العمل ومساعدتهم على أيجاد حلول ليس فيها تعسف على الآخر وتابع يقول هناك تجارب عالمية ناجحة في هذا الخصار يجب أن نستفيد منها ولأخرى عالمية فاشلة يجب أن نتجنبها وحذر من الحلول التي تجعل المواطن معتمداً على الحكومة والبعد عن التنافس مع الآخر ومع نفسه للبحث عن الأفضل.

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 17-11-2007
الصفحـات : 10
العـــدد : 16278
المسلسل : 76

أسباب مشكلة ارتفاع الأسعار في العالم

- الارتفاع غير المسبوق في اسعار النفط العالمية
- التغيرات الحاصلة في السياسات النقدية العالمية
- تعديل انماط السلوك الاستهلاكي في الدول المصدرة
- ارتفاع اسعار المواد الاولية واجور الشحن عالميا
- غياب الرقابة الصارمة عن المحلات التجارية
- استغلال ارتفاع اسعار بعض السلع لرفع اسعار الأخرى
- استغلال بعض التجار للمواسم لرفع اسعار البضائع
- الاعتماد على دول محددة لاستيراد السلع الغذائية منها
- الاحتكار الذي يكتوي بناره محدودو الدخل

الحلول المقترحة

- صرف بطاقات تموينية لتوفير السلع للفقراء ومحدودي الدخل.
- زيادة الدعم الحكومي للسلع الاساسية وتشديد الرقابة على الاسعار.
- فرض عقوبات تصل للتشهير لمن يرفع الاسعار دون مبرر.
- الاستغناء عن بعض السلع التي ارتفعت اسعارها.
- الدعم من الجهات الحكومية لوقف التلاعب بالاسعار.

- مواجهة احتكار السلع الاساسية.
- الاستعانة بخبراء لدراسة اسباب ارتفاع الاسعار.
- فتح الباب للمستوردين والجمعيات الخيرية للاستيراد من الخارج مباشرة البحث عن دول اخرى للاستيراد منها.
- تشجيع الصناعات الوطنية وتشكيل كيانات للتفاوض مع الشركات المصدرة.

تداعيات أزمة الأسعار العالمية وتأثيرها محليا

- وضع آلاف الأسر في ظروف معيشية صعبة
- عدم صمود محدودي الدخل أمام موجات الارتفاع
- عدم القدرة على توفير كافة الاحتياجات المعيشية
- حرمان البعض من اهم السلع الأساسية
- الراتب لم يعد كافيا لتوفير احتياجات عدة ايام فقط
- اللجوء الى شراء السلع الرخيصة بغض النظر عن الجودة
- حدوث مشاكل اجتماعية داخل الأسر محدودة الدخل

المدينة GRAPHIC

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــــاريخ : 17-11-2007
الصفحـات : 10
العـــدد : 16278
المسلسل : 76

تجار ورجال الأعمال: من هم محدودو الدخل .. الموظفون ام العاطلون ؟

قال عدد من التجار ورجال الاعمال ان صرف بطاقات تموينية لمحدودي الدخل يتطلب تحديد هذه الفئة هل هم الموظفون ام العاطلون .. لأن المجتمع شرائح عديدة منها الارامل والمطلقات وكبار السن الذين لا عائل لهم وهناك شريحة المتقاعدين الذين يحصلون على رواتب تقاعدية لاتتجاوز الفي ريال وهناك شريحة اصحاب الرواتب التي لا تزيد على الفين وخمسمائة ريال وهناك شريحة العاطلين عن العمل وكل هذه الشرائح تضررت من ارتفاع الاسعار ومساعدة هؤلاء امر في غاية الاهمية مؤكدين ان بطاقات التموين احد الحلول ولكنها تحتاج الى تقنين وضوابط.

يشير زهير القرشي (رجل أعمال) الى ان بطاقات التموين قد تساعد اصحاب الدخول المتدنية على توفير بعض الاحتياجات المعيشية ولكن قبل صرف هذه البطاقات يحتاج الامر الى تحديد الشرائح المستفيدة وتحديد السلع التي من الممكن صرفها بموجب هذه البطاقات والجهات التي من الممكن ان تتولى صرف هذه البطاقات واذا تم عمل هذه الأمور فإن من الممكن ان تسهم بطاقات التموين في تخفيف المعاناة مشدداً على أهمية قيام الجهات الحكومية بتشديد الرقابة على المحلات والحد من ارتفاع اسعار العديد من السلع التي ارتفعت اسعارها في موجة الارتفاع الأخيرة. واكد طارق نجمي (رجل أعمال) ان صرف بطاقات تموين لاصحاب الدخول المتدنية خطوة من شأنها مساعدتهم على توفير العديد من السلع الغذائية دون تأثر بالاسعار مشدداً على اهمية ضبط عملية صرف هذه البطاقات وقصرها على الشرائح المستفيدة مع العمل على وضع ضوابط مقننة للعمل على تحديد الشرائح المستفيدة والبعد عن المجالات والمحسوبيات التي قد تفسد الهدف من مثل هذه البطاقات في حال اقرار تطبيقها. وابان عدد من تجار المواد الغذائية ان صرف بطاقات تموين تقوم من خلالها المحلات التجارية بصرف السلع التموينية خطوة جيدة من شأنها تخفيف الاعباء عن اصحاب الدخول الشهرية المتدنية مشيرين الى اهمية صرف استحقاقات المحلات شهرياً وبدون أي تأخير والحد من الاجراءات الروتينية المتبعة في مثل هذه الحالات.

من جانبه يشير عبدالخالق بن داود رئيس مجلس ادارة مجموعة محلات للمواد الغذائية الى ان المحلات ليس لديها ما يمنع من الاخذ ببطاقات التموين اذا رأت الجهات المختصة ذلك شريطة ان تقوم وزارة المالية بالعمل على صرف استحقاق محلات بيع المواد الغذائية والتموينية بشكل سريع مع الحد من الاجراءات الروتينية المتبعة في الصرف حالياً. واضاف ان البطاقات من شأنها مساعدة ذوي الدخل المحدود على توفير الاحتياجات المعيشية والمستلزمات اليومية مؤكداً اهمية تحديد السلع المراد صرفها للمستفيد في حال اقرار تطبيق مثل هذه البطاقات لأن المواد الغذائية اصناف متعددة واسعارها تختلف بحسب الشركة المنتجة.

واشار عامر باسنبل (تاجر مواد غذائية) الى ان صرف بطاقات تموين للمواطنين المتدنية مدخولاتهم الشهرية خطوة من شأنها مساعدتهم على توفير الاحتياجات المعيشية في ظل ارتفاع اسعار العديد من السلع مؤكداً اهمية تحديد قيمة البطاقة التموينية والسلع التي سيتم صرفها بموجب هذه البطاقة مشدداً على اهمية ان توجد وزارة المالية آلية سريعة لتعويض اصحاب المحلات عن قيمة هذه البطاقات بدلاً من الاجراءات الروتينية المتبعة في صرف مستحقات الشركات مقترحاً قصر البطاقات على المواد الغذائية الضرورية مثل الارز والسكر والشاي والاجبان واللحوم فقط.

وارجع عطية الغامدي (تاجر مواد غذائية) السبب في ارتفاع اسعار المواد الغذائية بهذا الشكل الملحوظ الى قيام بعض التجار من المستوردين برفع الاسعار مما يضطر تاجر الجملة او التجزئة الى رفع الاسعار لمواكبة الاسعار التي اشترى بها السلعة وهي التي يحددها المستوردون، واضاف: كما ان هناك تجاراً يستغلون المواسم ويرفعون اسعار البضائع. واعتبر الغامدي توزيع البطاقات التموينية حلا من الحلول لمساعدة ذوي الدخل المحدود والفقراء لمواجهة ارتفاع الاسعار.

ويرى فيصل الاحمدي صاحب مستودع مواد غذائية ان السوق هو الذي يتحكم في الاسعار، وقال ان مستوردي المواد الغذائية والاستهلاكية من الخارج هم الذين يفرضون اسعارهم ونحن نقوم بشرائها بالسعر الذي يطلبونه لذلك فان الزيادة التي يشتكي منها المواطن ليس لنا فيها يد وهناك بعض ضعاف النفوس من التجار من يبالغون في رفع السعر طمعا في المكسب المالي الكبير دون مراعاة لظروف المواطن. ولفت الى ان بعض الدول التي يتم الاستيراد منها تقوم احيانا برفع اسعار منتجاتها لاسباب خاصة بهم وكل هذا يتحمله في النهاية المستهلك.

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 17-11-2007 العـــدد : 16278
الصفحـات : 11 المسلسل : 76

جمعيات خيرية: إعانة الفقراء أولاً وأخيراً

اكد امين عام الجمعية الخيرية في ينبع المهندس يوسف الحجيلي ان الارتفاع المفاجئ في اسعار السلع التموينية والاستهلاكية تضرر منه الكثير من المواطنين اصحاب الدخل المتدني الذين وجدوا انفسهم في مأزق كبير . وما زاد الامر سوءا ضعف الرقابة على التجار والارتفاع العالمي في هذه السلع وبالتالي المتضرر الوحيد من هذه العملية هو المستهلك ..

وقال ان الحلول كثيرة للقضاء على هذا الارتفاع غير المبرر من التجار وهو اهتمام ودعم الدولة للسلع الاساسية التي يحتاجها المواطن وخصوصا اصحاب الدخل المتدني او صرف بطاقات تموين للاسر متدنية الدخل تقدم لهم السلع الغذائية بأسعار رخيصة وبالتالي انت اخرجت هذه الاسرة ذات الدخل المتدني من ازمة غلاء الاسعار.

ومن جانبها قالت رئيسة جمعية رضوى الخيرية شهيرة الصعيدي ان المواطنين طالبوا من فترة زمنية طويلة بعد بدء غلاء الاسعار في المواد والسلع الاستهلاكية بدعم السلع الاساسية وهذا امر ضروري ويحتاجه المواطنون وخصوصا اصحاب الدخل المتدني.

واشارت الى ان فكرة صرف بطاقات تموينية كما هو معمول به في بعض الدول فكرة ناجحة فهي تساهم على اعانة الاسر الفقيرة في توفير السلع التموينية والاستهلاكية الاساسية. واكدت ان تقليد بعض التجار لبعضهم البعض فتح الامر على مصراعيه لرفع الاسعار.

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 17-11-2007 العـــدد : 16278
الصفحـات : 11 المسلسل : 76

مستشار قانوني: كسر الاحتكار هو الحل

أكد المحامي والمستشار القانوني الدكتور ابراهيم زمزمي انه اذا تم صرف بطاقات التموين لذوي الدخل المحدود قد يؤدي الى العديد من السلبيات منها فتح باب المتاجرة بهذا النوع من البطاقات حتى وان وجدت ضمانات لذلك لأن هذه مخاوف من وجود ثغرات اقتصادية واجتماعية مشيراً الى ان كبح ارتفاع الاسعار يتطلب ايجاد البدائل وتشجيع المنافسة وكسر الاحتكار متسائلاً أين وزارة التجارة والصناعة من نظام المنافسة في مادته الأولى والذي هدف لحماية المنافسة العادلة وأين هي من المادة الرابعة التي حظرت الاحتكار الذي يؤدي الى التحكم في الاسعار واين هي من النظام الاساسي لاختصاصات وزارة التجارة والصناعة في مادته الثالثة فقرة (أ) والخاصة بتنظيم ضغط الاسعار. وشدد على اهمية تشجيع توفير السلع من مصادر متعددة شريطة عدم طمس المنتج الوطني وايجاد السلع البديلة وتخفيض هامش الربح وربط المستوى العام للاسعار ومعدلات التضخم بمستويات الأجور والرواتب للفئات الدنيا وايجاد عقوبات رادعة ضد المحلات التي ترفع الاسعار.

مسؤولون : توقف تضخم الأسعار وتوفر السلع للجميع

أكد عدد من المسؤولين أن صرف بطاقة تموينة للمواطنين المتدنية مدخولاتهم الشهرية ستجنبهم مخاطر ارتفاع أسعار السلع التموينية والاستهلاكية . وقالوا في تصريحات لـ المدينة إن البطاقات التموينية إجراء معمول به في الكثير من الدول وهي احد الحلول الجيدة لمساعدة ذوي الدخل المحدود ، لتؤمن لهم احتياجاتهم الأساسية بأسعار تناسب مداخليهم ، مطالبين باجراء مسح ميداني بهذا الخصوص واخذ التدابير والإجراءات التي تقود إلى اتخاذ قرارات صائبة .

في البداية ايد رئيس مجلس الغرف السعودية عبدالرحمن الراشد منح المواطنين المتدنية مدخولاتهم الشهرية بطاقات تموين تقدم لهم السلع الغذائية بأسعار رخيصة لمواجهة غلاء السلع التموينية الاستهلاكية . وأكد أن الدعم الحكومي قد يكون مفيدا إذا كان مباشرا ومحددا لفئة وشريحة معينة تكفلها الدولة حتى لو كانت نسبة تلك الشريحة كبيرة من المواطنين، مشيرا إلى أن البطاقة التموينية ستجنب المواطنين المتدنية مدخولاتهم مخاطر ارتفاع أسعار السلع التموينية والاستهلاكية . واشار الى ان ما يحدث في الأسواق يعد موجة اقتصادية ناتجة عن ارتفاع غير مسبوق للنفط وتعديل في أنماط السلوك الاستهلاكي في الدول المصدرة للمنتجات الغذائية ، إضافة للتغيرات في السياسات النقدية ، مشيرا إلى أن ارتفاع النفط ساهم في ارتفاع المواد الأولية وأجور الشحن سواء كانت مواد غذائية أو زراعية.

من جانبه قال رئيس غرفة تجارة وصناعة الرياض عبد الرحمن الجريسي إن مثل هذا الخيار والخيارات الأخرى ليست بغائبة عن الجهات المسؤولة والتي تسعى جاهده لتحقيق توجيهات خادم الحرمين الشريفين للتعامل مع كل ما يخدم المواطن وتحقيق سبل العيش الكريم للمواطنين ، واقرب مثال توجيه خادم الحرمين الشريفين أمراء المناطق بدراسة أسباب ارتفاع الأسعار وتزويده بتقرير مفصل حول هذا الشأن ، ومن هذا المنطلق فان حكومة خادم الحرمين الشريفين قادرة بوضع الحلول المناسبة.

وأعرب المشرف العام على برامج الدعم التكميلي بالضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية بالرياض خالد بن دخيل الله الثبيتي عن تأييده لصرف بطاقة تموينة للمواطنين المتدنية مدخولاتهم الشهرية تقدم لهم السلع الغذائية بأسعار رخيصة. وطالب بتعميم بطاقة سند المخفض على كل الجهات لأنها من البرامج الجيدة ، مشيرا إلى صرف البطاقات التموينية ستحد من تضخم الأسعار التي تعاني منها هذه الفئة من المجتمع. وأضاف ان هناك دعما من الدولة للسلع الأساسية ولكن نتمنى أن يكون الدعم اكبر وخاصة السلع الأساسية والتي تشمل الدقيق ، الأرز ، السكر ، والزيوت ، مشيرا إلى ضرورة دعم الدولة للاقتصاد الوطني.

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 17-11-2007 العـــدد : 16278
الصفحـات : 11 المسلسل : 76

تفعيل الرقابة يحد من تداعيات الأزمة وبطاقات التموين تخفيف لآلام الفقراء

مطلوب جهة تشرف على هذه البطاقات حتى لا تظهر "السوق السوداء"

الراتب الشهري لا يصمد عدة أيام أمام مسلسل ارتفاع اسعار السلع